المحاضرة رقم (4) ص ٤٨٧

آثار التدهور البيئي في العراق:

أدت الأسباب والدوافع السابقة إلى عدة تغيرات سلبية في حالة البيئة العراقية والتي يمكن إيجازها في القطاعات التالية:

١- شح وتلوث المصادر المائية:

يعاني العراق من ظاهرتي شح المياه وتلوثها، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية إضافة إلى تأثيرات تغير المناخ، واصبح من الضروري معرفة مقدار الاحتياجات المائية السنوية للمياه لتلبية جميع المتطلبات من دون الحاق الاذى والاستنزاف للموارد المائية. حيث تقدر الاحتياجات الزراعية بنحو (٥١) مليار متر مكعب لارواء مساحة (١١،٣) مليون دونم، اما الاحتياجات المدنية (السكانية) لمواكبة التطور الحاصل في الجانب الصحي والاجتماعي تكون الحاجة الى مايقارب (١٠ مليار) متر مكعب سنويا والاحتياجات الصناعية والنفطية وانتاج الكهرباء تقدر (٥) مليار متر مكعب سنويا. ويجب الاخذ بنظر الاعتبار ارتفاع مستوى الفقد المائي نتيجة للتبخر من الانهار او السدود والخزانات والتي تقدر ب (٨) مليار متر مكعب وكذلك احتياجات المياه لغرض أعادة انعاش الاهوار.

وتتمثل مظاهر تلوث المياه في وعدم وجود وحدات معالجة لمياه الصرف الصحي او المياه الصناعية الناتجة عن الوحدات الصناعية مما يؤثر على نوعية المياه التى تصرف الى الانهار من دون معالجة صحيحة او فاعلة. وكذلك هنالك انشطة اخرى ملوثة مثل وجود العديد من الصناعات العشوائية التي يتم انشاؤها في

البيوت او المحال السكنية بدون ترخيص والتي بدورها تعمل على توليد مياه صناعية غير معالجة يتم طرحها مباشرة الى الانهار علاوة على انشطة الانتاج الحيواني والبيطري ومعامل الطلاء الكهربائي الاهلية وكراجات غسيل السيارات وغيرها من الانشطة التي تؤدي بدورها الى ازدياد معدلات التدهور البيئي، وضعف الجانب الرقابي على الانشطة الصناعية التي تولد مثل هذه المياه الصناعية غير المعالجة مع عدم وجود اجراءات قانونية حازمة او رادعة تهدف الى التقليل من الاثار السلبية للمياه المطروحة غير المعالجة، وضعف في تطبيق سياسات الدورة المغلقة واعادة استخدام المياه.

٢- تلوث الهواء:

ان تدهور نوعية الهواء في البيئة العراقية قد أثر بصورة سلبية على الواقع البيئي والصحي حيث ازدادت معدلات الاصابة بأمراض الجهاز التنفسي المزمنة و معدلات الحساسية ويمكن ان يعزى اسباب تدهور نوعية الهواء الى:-

أ- الزيادة الكبيرة في اعداد المركبات بشكل عام حيث تشكل المركبات القديمة نسبة كبيرة فضلاً عن استخدامها وقود غير مطابق للمواصفات البيئية.وبالمقابل لم تتطور شبكة الطرق بشكل يتناسب مع تلك الزيادة في اعداد المركبات.

ب- نقص في توليد الطاقة الكهربائية الوطنية بسبب تقادم المحطات والاعتماد على المولدات المنزلية (الصغيرة والكبيرة) وما يرافق هذه العملية من انبعاث للضوضاء والملوثات.

ج- اعمال التخريب في خطوط نقل النفط ومشتقاته واندلاع الحرائق التي تؤدي الى ازدياد معدلات ملوثات الهواء في الجو.

د- لجوء المواطنين الى حرق النفايات كبديل عن ضعف عملية جمع النفايات.

هـ- القطع الجائر للاشجار والاحراش بصورة عامة والنخيل بصورة خاصة لتغطية احتياج المواطن للوقود مما يقلل من المساحات الخضراء.

٣- تدهور التنوع الاحيائي:

تعرضت الاحياء الطبيعية في العراق الى تدهور وتناقص في انواعها وكثافتها من جراء الحروب التي خاضها العراق وكذلك اقامة العديد من المشاريع على اراضي زراعية وكان لتقسيم الاراضي الزراعية وتفتيتها الاثر الكبير في تناقص المساحات الخضراء كموائل طبيعية لمختلف انواع الاحياء وكذلك عمليات تجفيف الاهوار اثرت بصورة مباشرة على الطيور المهاجرة كما وأثرت هذه العمليات على الواقع الاحيائي الفطري الطبيعي نتج عنه تخريب العديد من المستوطنات الخاصة بأصناف احيائية مختلفة ويمكن ان يعزى اسباب التدهور في التنوع الاحيائي الى:-

أ- الصيد الجائر المتمثل في الصيد اوقات التكاثر او بأستخدام وسائل غير مشروعة مثل السموم والصعق الكهربائي والمواد المتفجرة.

ب- تأثير العوامل الفيزيائية والكيميائية مثل ارتفاع نسبة الملوحة في الانهار او البحيرات.

ج- التلوث البيئي بأنواعه ومصادره المختلفة مثل الصرف الصحي وتلوث الهواء ومخلفات المعامل والتلوث الحراري الصادر من محطات توليد الطاقة الكهربائية.

د- استقدام انواع جديدة وغريبة من الحيوانات والاسماك وبرتب مختلفة مما ادى الى التنافس على الغذاء والمأوى (مع محدوديتها) الامر الذي اثر بصورة سلبية على الاصناف الاحيائية الاصلية المستوطنة في بيئاتها الطبيعية.

٤- تلوث المياه الإقليمية:

تبلغ مساحة المياه الإقليمية العراقية في الخليج العربي ٩٠٠ كيلومتر مربع، وتتصف المياه الساحلية بالخصوبة العالية وتجذب إليها اسماك الخليج البحرية أثناء فترة التكاثر، كما تمر بها الأسماك المهاجرة من الخليج إلى المياه العراقية الداخلة إلى شط العرب وخور الزبير والاهوار حيث يتوفر الغذاء الطبيعي لها. وقد انضم العراق الى اتفاقية الكويت المؤسسة لروبمي ROPME عام ١٩٧٨

ويعتمد العراق في طاقته التصديرية للنفط الخام ومشتقاته على الموانئ في شط العرب والخليج العربي ومن هنا برز في السنوات الأخيرة موضوع التلوث النفطي في موانئ العراق بشكل كبير بسبب التجاوزات التي أدت إلى إلحاق ضرراً كبيراً في المياه الإقليمية وإخلال في التنوع الإحيائي وأثر سلبي على الثروة السمكية.

لقد ورد في وثيقة الأمم المتحدة للتنمية وإطار المساعدات UNDAF للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٤ تحديد خمسة أسبقيات توضح الإتجاه الاستراتيجي العام لدور الأمم المتحدة في مساعدة العراق خلال السنوات الأربعة القادمة والتي لخصتها الوثيقة بما يأتي:

١. تعزيز السلطة بما في ذلك حماية حقوق الإنسان.

٢. تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومتكافئة ومستدامة .

٣. ممارسة الإدارة البيئية التي تؤدي الى الإلتزام والإيفاء بالمعاهدات البيئية الدولية.

٤. توفير الخدمات الأساسية المناسبة.

٥. إستثمار الطاقات البشرية و تطوير المرأة والشباب والأطفال.

ويتجلى من بين هذه الأهداف تلك التوصية الخاصة بتبني مبدأ ممارسة الإدارة البيئية المثلى، ومن الواضح إن هذه التوصية تجعل التوافق والإنسجام مع المتطلبات الأقليمية والدولية ممكناً، وبالتالي يصبح الإيفاء بالمعاهدات والإتفاقيات الأقليمية والدولية ممكناً أيضاً. وبذات الوقت فإن الأخذ بهذه التوصية يرفع مستوى الأداء البيئي محلياً ليصبح منسجماً مع المتطلبات القياسية في المراقبة والرصد البيئي. وبالطبع فإن هذه الوثيقة تكتسب أهمية خاصة من حيث صدورها عن جهة أممية وبكونها قد حددت الشأن البيئي كأحد الإتجاهات الستراتيجية والمطلوب المضي فيها لتحقيق التنمية في العراق.

إن وثيقة الأمم المتحدة للتنمية وإطار المساعدات المشار اليها أعلاه ، وهي وثيقة مهمة تؤسس للتخطيط الاستراتيجي، قد حددت أيضاً (رؤى التنمية البيئية في العراق) بالنواحي التي يمكن تلخيصها في تبني التنمية المستدامة والسيطرة على الحالة البيئية وحماية المياه والهواء من التلوث والحد من التصحر وتنمية القدرات البيئية والتوعية البيئية والتعاون الإقليمي والدولي.

إن الاستراتيجية البيئية الحالية المنصوص عليها في هذه الوثيقة قد تم صياغتها بالفعل لتأخذ بنظر الإعتبار تحقيق الرؤى التنموية المشار اليها والواردة في وثيقة الأمم المتحدة للتنمية وإطار المساعدات. ولقد تيسر ذلك عن طريق إعتماد المباديء والسياسات المبنية أصلاً على المفاهيم البيئية الحديثة والتي طورتها الأمم والمجتمعات المتقدمة والتي سبقت العراق في التعامل مع المشاكل والمتطلبات البيئية وهي بشكل مختصر، السعي لإستدامة الموارد الطبيعية وتبني سياسة البيئة الخضراء وإعتماد مبدأ التدقيق البيئي وتبني مبدأ تحميل

كلفة التلوث البيئي للمتسبب والعمل بمبدأ المشاركة الجماهيرية واتباع سياسة تشجيع السياحة البيئية وتفعيل سياسة مبادلة التجاوز وإنتهاج سياسة العمل على تقليص حالات تجزئة البيئات وتقطيعها.

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

وصولاً لتحقيق الشراكة الدولية في العمل البيئي الموحد وحفاظاً على البيئة ضمن اطارها ومنظورها العالمي انضم العراق (أو في قيد الانضمام) الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التالية:

١. اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة للاوزون.
٢. اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر.
٣. اتفاقية بازل بشأن التحكم بنقل المواد الخطرة عبر الحدود.
٤. اتفاقية التنوع الاحيائي والبروتوكولات الملحقة بها.
٥. اتفاقية التجارة الدولية من الانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية.
٦. الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ.
٧. اتفاقية روتردام حول الموافقة المسبقة والعلم بالمواد الكيمياوية والمبيدات الخطرة التداول.
٨. اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.
٩. اتفاقية رامسار بشأن الاراضي الرطبة.
١٠. اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الالغام المضادة للافراد.
١١. معاهدة المحافظة على الانواع المهاجرة.
١٢. معاهدة كيوتو.
١٣. معاهدة الحفاظ على الارث والتراث الطبيعي.
١٤. معاهدة باريس لحظر انتاج وتخزين الاسلحة الكيمياوية بأنواعها.